TD(X)/RT.1/8

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد العاشر

المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية:
اتجاهات للقرن الحادي والعشرين

حواجز التجارة الزراعية والمفاوضات التجارية ومصالح البلدان النامية

Distr.
GENERAL

TD(X)/RT.1/8
9 December 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

الأونكتاد العاشر

المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن التجارة والتنمية:
اتجاهات للقرن الحادي والعشرين

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

حواجز التجارة الزراعية والمفاوضات التجارية ومصالح البلدان النامية*

ورقة من إعداد
هانس بينسوانغر وايرنست لوتس
البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

* الآراء المعرب عنها في هذه الورقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد.

ملخص تنفيذي

النمو الريفي ضروري للحد من الفقر الريفي. ولكن المناطق الريفية لا تستطيع أن تولد نمواً مطرداً في الطلب الزراعي ما لم تتاجر مع المدن والبلدان المجاورة وبقية العالم. هذه هي المشكلة الأولى. والثانية هي أن التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الزراعية نمت على نحو أبطأ من نمو التجارة العامة – ولم تستطع البلدان النامية أن تغنم نصيباً من النمو التجاري في الزراعة مماثلاً لما حدث مع الصناعة. وأدى ذلك إلى تقييد النمو والتنوع الزراعيين في العالم النامي.

إن النمو البطيء في التجارة الزراعية – والمصاعب التي تصادفها البلدان النامية في اكتساب نصيب من ذلك النمو – هو أمر لا يثير الدهشة. لقد واجهت كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية حواجز شديدة على التجارة الزراعية طوال هذا القرن. وكان تأثيرها السلبي المشترك على معدلات النمو الزراعي في العالم النامي سبباً رئيسياً في التقدم البطيء في التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي.

لقد خفضت البلدان النامية الحواجز أمام المنتجات الزراعية في أنظمة سياساتها بقدر كبير. ولكن الإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية في البلدان المتقدمة وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية لم تحقق إلا بداية متواضعة في تفكيك الحواجز أمام التجارة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الصناعية. وما زالت هذه القيود أمام التجارة الزراعية – لا سيما الحمائية الزراعية في البلدان الصناعية، تحدث خسائر ضخمة لرفاه العالم النامي، تتجاوز ثلاثة أمثال الخسائر الناجمة عن القيود في تجارة النسيج. (ولا زالت تسبب أيضاً خسائر كبيرة لرفاه البلدان المتقدمة). وهي تبطل تماماً تأثير منح المساعدة المقدمة.

وأحد الأسئلة الأساسية التي ينبغي للأونكتاد بحثها هو: هل يمكن تخفيض الحواجز في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الصناعية بقدر كاف وبسرعة كافية لكي تستند استراتيجية الحد من الفقر في العالم الريفي النامي بصفة رئيسية إلى النمو الزراعي والعمالة الريفية غير الزراعية بدلاً من الاعتماد بشدة على البرامج الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعية؟

وعند فحص قيود السياسات على نمو الطلب الزراعي، قيل الكثير حول التدخلات والحواجز المضادة للإنتاجية في البلدان النامية. وأنجز تقدم طيب في تفكيك هذه التدخلات، ولكن ما زالت هناك تدخلات كثيرة.

إننا نرى أنه يتعين على البلدان النامية أن تواصل إصلاحات سياساتها الزراعية. ومع ذلك، فإن التركيز الرئيسي ينبغي أن يكون على القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على التجارة الزراعية – وعلى احتمالات تخفيضها في الجولة القادمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. وينبغي حظر معونات التصدير، وتخفيض المعونات للمنتجين المحليين، وزيادة حصص الوصول إلى الأسواق في ظل التعريفات المفروضة، وإزالة تصاعد

التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية المجهزة، وتخفيض مستوى وتشتت التعريفات المفروضة على الواردات الزراعية.

وينبغي للأونكتاد أن تحدد وظائفها وبرنامج عملها في الشراكة مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

- توفير محفل للبلدان النامية بشأن التجارة والقضايا ذات الصلة؛
- الاحتفاظ بقواعد بيانات متعلقة بالتجارة وتوفير المعلومات؛
- إجراء تحليلات ذات نوعية رفيعة؛
- توفير مساعدة تقنية في مجالات القواعد والمعايير وتسوية المنازعات؛
- الدعوة إلى تحسين الوصول إلى السوق في البلدان الصناعية؛
- المساعدة على بناء تحالفات والسعي إلى اتخاذ مواقف مشتركة فيما بين البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

المحتويات

الصفحة

ملخص تنفيذي iii

مقدمة ١

أولا – التجارة كمحرك للنمو وتخفيض الفقر ٣

ثانيا – ما هي الخسائر التي تنجم عن التجارة الزراعية والسياسات الزراعيـــة العامـــة والمكاسب التي تنجم عن التحرير؟ ومن هم الخاسرون ٦

ثالثا – ما هي منجزات جولة أوروغواي في التجارة في المنتجات الزراعية ١٠

رابعا – ما هو جدول الأعمـــال الذي ينبغي وضعه للزراعة في المفاوضـــات المقبلـــة لمنظمة التجارة العالمية؟ ١٤

خامسا – ما هو جدول الأعمال غير المنجز لاصلاح قطاع الزراعة في البلدان النامية . ١٧

سادسا – مساعدة البلدان النامية في التجارة في المنتجات الزراعية ١٨

حواجز التجارة الزراعية والمفاوضات التجارية ومصالح البلدان النامية

هانز بنسفانغر وإيرنست لوتز*

مقدمـــة

أكثر من ثلثي الفقراء في العالم النامي يعيشون في المناطق الريفية. والفقر هناك ليس أوســـع انتشـــاراً فحسب، ولكنه أعمق أيضاً، إذا قيس بالدخل وبالحالة الغذائية. ومن دواعي السخرية، أن الجوع يسود في المناطق التي تزرع الغذاء.

إن أي استراتيجية للحد من الفقر ينبغي لها، بينما تستفيد من فرص الهجرة من المناطق الريفيـــة إلـــى المناطق الحضرية، أن تعالج مباشرة مسألة كيفية تحسين ودعم سبل المعيشة لسكان الريف حيث يعيشون، فالنمو الريفي ضروري للحد من الفقر الريفي، ولكنه لا يكفي، كما تبين ذلك تجربة البرازيل على نحو جلي[١]. والنمـو ينبغي أن يولد العمالة في المزارع وفي القطاع الريفي غير الزراعي. والأرجح أن تتحقق هذه النتيجة حيثما تسود المزارع الأسرية، لا في مناطق المزارع التجارية الكبيرة الكثيفة في رأس المال.

---

* يعرب المؤلفان عن امتنانهما للتعليقات المفيدة والمقترحات وغير ذلك من المساعدات التي قدمها لهما أعضاء مجلس القطاع الزراعي وأفراد كثيرون من بينهم كيم أندرسون، مالكولم بيل، دافيد سيسليكوفســكي، جرشون فيدر، برنارد هوكمان، دون لارسون، ويل مارتين، ميلا ماكلاشلان، كونستنطين ميخـــايلوبولوس، دون ميتشيل، فرانك بلسمان، ويليام برينس، سودهير شيتي، أنا ستروت، بوب تومبسون، ألـــبرتو فـــالديس، بـــاتريك فيريسيمو. والآراء التي أعرب عنها هي آراؤهما الخاصة ولا تعكس بالضرورة آراء البنك الدولي.

(١) في الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٨٧ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد البرازيلي ٦,٧ فـــي المائة. وكان نمو الإنتاج الزراعي أقل سرعة، بمعدل سنوي قدره ٤,٤ في المائة، بينما بلغ معدل نمو العمالـــة الزراعية ٠,٩ في المائة فقط (البنك الدولي، ١٩٩٠). وارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشـــون فـــي المنـــاطق الحضرية من ٦٨ في المائة في ١٩٨٠ إلى ٧٥ في المائة في ١٩٩١ (البنك الدولي، ١٩٩٥)، ولكـــن الـــهجرة الكبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لم تستطع أن تعوض غياب النمو في العمالة الزراعية. وفـــي حين كانت نسبة الفقر في عام ١٩٩١ (المؤشر العددي) ١٠,٨ في المائة في المناطق الحضرية، بلغـــت نســـبته ٣٢,١ في المائة في المناطق الريفية.

إن الورقة التي أعدها "ستيوارت" (١٩٩٩) لهذه المائدة المستديرة تتقصى كيفية تحقيق نمو ريفي متقاسم على نطاق واسع. وهي تركز على الشروط اللازمة من ناحية الطلب في القطاع الزراعي لدعم مُحَـرِّك النمـو الريفي. ومن الصحيح أنه مع التنمية الاقتصادية، ينخفض نصيب الزراعة في الاقتصاد الريفي لصالح الأنشـطة الريفية غير الزراعية. ولكن هذه الأنشطة نادراً ما تكون هي القوة المحركة للنمو الريفي، ذلك أن معظم الأنشطة غير الزراعية في القرى والبلدات الريفية تكون متصلة بالزراعة من خلال صلات أمامية وخلفية وصلات قائمـة على طلب المستهلك. وبالتالي يستلزم دعم نموها أن يأتي الطلب من النمو الزراعي.

وتعتبر الصلات القائمة على طلب المستهلك من الأمور التي لها أهمية خاصة في هذا الصدد، فزيـادة الأرباح الزراعية والدخول الناجمة عن العمل تنشط الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية الكثيفة العمـل وأنشـطة الخدمات والبناء. وبالتالي، ففي معظم الظروف، يكون نمو الطلب الزراعي شرطاً ضرورياً للنمو الريفي غـير الزراعي وللنمو الريفي بوجه عام[٢]. ولكننا نعلم جميعاً أن الطلب على السلع الغذائية الأساسية غير مرن بالنسبة للدخل والأسعار. وهذا هو السبب في أن المناطق الريفية لا يمكنها أن تحقق معدلات نمو مطردة فـي الطلـب الزراعي ما لم تتاجر مع المدن والبلدان المجاورة وبقية العالم.

إننا نبحث حقيقتين: أن نمو التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الصناعية كـان أبطأ من نمو التجارة العامة، وأن البلدان النامية لم تستطع أن تغتنم نصيباً من نمو التجارة في الزراعة مماثلاً لما حدث مع الصناعة. وأدى ذلك إلى تقييد النمو والتنوع الزراعيين في العالم النامي.

وليس النمو البطيء للتجارة الزراعية والمصاعب التي تصادفها البلدان النامية في كسب نصيب من هذا النمو أمراً لا يثير الدهشة. لقد أقامت كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية حواجز كبيرة أمام التجارة الزراعية عبر هذا القرن. وكان تأثيرها المشترك السلبي على معدلات النمو الزراعي في العالم النامي سبباً رئيسـياً فـي تباطؤ تقدم التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي عبر نصف القرن الأخير.

---

(٢) وبالطبع، ينبغي للتنمية الريفية أن تستخدم مصادر نمو أخرى حيثما أمكن. ومـن القطاعـات الأخرى، التي تدعم أحياناً النمو الريفي بصفة مستقلة عن النمو الزراعي، السياحة والمناجم والحرف اليدويـة. وهي يمكن أن تكون مهمة تماماً في مناطق معينة. ومع ذلك فهي نادراً ما تكون بالنسبة للبلدان ككل، مهمة بقدر كاف من ناحية الكم لتعويض غياب النمو الزراعي. والحرف اليدوية، على وجه خاص، تعاني من قيود جد شديدة من ناحية الطلب. وهناك أيضاً بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر، حيث ساعد التصنيع في قطاعات مستقلة عـن الزراعة في تحول مناطق ريفية، مثل صناعات القرى والبلدات في الصين، والتصنيع الريفي في إقليم تـايوان الصيني. لقد استفادت هذه الحالات من كثافة سكانية مرتفعة للغاية في المناطق الريفية المتأثرة. وفضلاً عن ذلك، في الصين، غالبا فإن صناعات القرى والبلدات في الصين غالباً ما تكون قريبة من مراكز حضرية دينامية لديها بنية هيكلية مناسبة، وليس في مناطق نائية وهامشية.

ولهذا السبب تنص استراتيجية التنمية الريفية للبنك الدولي على ما يلي:

"بدون تحسن الطلب على المنتجات الزراعية للبلدان النامية، لن يتحقق النمو الزراعي اللازم لخلق العمالة والحد من الفقر في المناطق الريفية. ومن ثم، ستعزز مجموعة البنك الدولي على نحو نشط توسيع فرص وصول المنتجات الزراعية والزراعية – الصناعية في البلدان التي تتعامل مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أسواق بلدان هذه المنظمة، وستدعم العمل في منظمة التجارة العالمية من أجل إنجاز هذا الهدف" (البنك الدولي، ١٩٩٧: ٦١).

وعبر الـ ١٥ سنة الأخيرة أو نحو ذلك، خفضت البلدان النامية بقدر كبير الحواجز أمام المنتجات الزراعية في أنظمة سياساتها. ولكن الإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية للبلدان المتقدمة ومفاوضات جولة أوروغواي للغات لم تحقق إلا بداية متواضعة للغاية في تفكيك الحواجز أمام التجارة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الصناعية. ولهذا السبب ما زالت هذه القيود تحدث خسائر ضخمة لرفاه العالم النامي – خسائر تتجاوز ثلاثة أمثال الخسائر الناجمة عن القيود في تجارة النسيج. (ولا زالت تسبب أيضاً خسائر كبيرة بالمثل لرفاه البلدان المتقدمة).

وأحد الأسئلة الأساسية التي ينبغي للأونكتاد بحثها هو معرفة ما إذا كانت معدلات النمو الزراعي في البلدان النامية يمكن أن ترتفع بسرعة كافية كيما تصبح الزراعة محركاً رئيسياً للتنمية الريفية والحد من الفقر. هل يمكن تخفيض الحواجز في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الصناعية بقدر كاف وبسرعة كافية لكي تستند استراتيجية الحد من الفقر في العالم الريفي النامي بصفة رئيسية إلى النمو الزراعي والعمالة الريفية غير الزراعية بدلاً من الاعتماد بشدة على البرامج الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي؟

وعند فحص قيود السياسات على نمو الطلب الزراعي، قيل الكثير حول التدخلات والحواجز التي تؤدي إلى عكس المطلوب منها في البلدان النامية. وقد أنجز تقدم طيب في تفكيك هذه التدخلات، ولكن ما زالت هناك تدخلات كثيرة. وفي حين أن هناك حاجة إلى جيل ثان للإصلاحات المتعلقة بالسياسات الزراعية، فإن التركيز الرئيسي في هذه الورقة سيكون على القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على التجارة الزراعية، وعلى احتمالات تخفيضها في الجولة الثانية من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

أولاً – التجارة كمحرك للنمو وتخفيض الفقر

ارتفعت نسبة مجموع صادرات البلدان النامية في الصادرات العالمية من ١٩ في المائة في عام ١٩٧٣ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ (ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط)، واستقرت عند ٢٢ إلى ٢٣ في المائة. وفي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ ارتفعت نسبة الصادرات من آسيا من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة، بينما انخفضت الصادرات من أفريقيا من نحو ٤ في المائة إلى نحو ٢ في المائة (منظمة التجارة العالمية

١٩٩٦). وفقدت أيضاً بلدان الشرق الأوسط نصف نصيبها في السوق، بينما احتفظت أمريكا اللاتينية إلى حد كبير بمركزها.

وتعثرت التجارة الزراعية كثيراً نحو ملحوظ خلف التجارة في المنتجات المصنعة. فقد زادت التجارة العالمية في كل المنتجات المصنعة بمعدل ٥,٨ في المائة في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، بينما لم تنم التجارة الزراعية إلا بمعدل ١,٨ في المائة خلال نفس الفترة. وأحد أسباب هذا الفرق هو ارتفاع الحماية الزراعية في البلدان الصناعية والنامية.

وانخفض نصيب الصادرات الزراعية للبلدان النامية في مجموع الصادرات الزراعية العالمية على نحو مطرد عبر الوقت، من ٤٠ في المائة في ١٩٦١ إلى ٢٧ في المائة في ١٩٩٠ وارتفع إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٦ نتيجة لارتفاع مؤقت في أسعار السلع الأساسية. ومن بين جميع المناطق الاقتصادية النامية الرئيسية، فإن منطقتي شرقي آسيا والمحيط الهادئ هما وحدهما اللتين ارتفع نصيبهما في سوق الصادرات الزراعية، بينما فقدت جميع المناطق الأخرى أنصبة في السوق. وكانت الخسارة في نصيب أفريقيا ملفتة للنظر على وجه خاص حيث انخفض من ٨,٦ في المائة في ١٩٦١ إلى ٣ في المائة في ١٩٩٦.

ويعكس التغير في أنصبة الصادرات الزراعية في الصادرات العالمية عبر الوقت أساساً اختلاف معدلات النمو من حيث الحجم؛ ففي الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦، ارتفعت الصادرات الزراعية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمعدل ٣,٢ في المائة، مقابل ٢,٧ في المائة للبلدان النامية. وارتفعت أنصبة الصادرات الزراعية لاقتصادات شرقي آسيا والمحيط الهادئ بمعدل ٤,٢ في المائة سنوياً، بينما بلغت صادرات البلدان الأفريقية منها ٠,٣ في المائة فقط.

وكان أداء صادرات المصنوعات من البلدان النامية أفضل بكثير من صادراتها الزراعية، حيث زادت باطراد من ٧ في المائة من الصادرات العالمية في المصنوعات في عام ١٩٧٣ إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وتمثل هذه الصادرات حالياً أكثر من ٦٢ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية (منظمة التجارة العالمية ١٩٩٦).

لماذا فشلت البلدان النامية في زيادة حصتها في الصادرات الزراعية العالمية؟ إلى جانب الحمائية، بما في ذلك معونات التصدير في البلدان الصناعية، ربما كانت استجابة البلدان النامية للفرص التجارية محدودة. ومن ثم، يشجع البنك الدولي بشدة اصلاحات سياسية ومؤسسية في البلدان النامية من شأنها أن تخلق إطاراً حافزاً أكثر مؤاتاة يتيح لها الاستفادة بقدر أكبر من الفرص التجارية الدولية.

وهناك أمثلة جيدة عديدة عن بلدان نامية نجحت في إنشاء مركز سوقي قوي في منتجات تصدير مختارة، لا سيما غير التقليدية منها: فالبرازيل، كانت موفقة تماماً فيما يتعلق بالسكر وفول الصويا وعصير البرتقال؛

وتايلند، بالإضافة إلى مركزها التقليدي القوي فيما يتعلق بالأرز، طورت منتجات تصدير أخرى مثل المنيهوت؛ وبنغلاديش، زادت صادرات الجمبري انطلاقاً من قاعدة صغيرة جداً حتى أصبحت صناعة تصدير رئيسية؛ وكينيا، حققت نجاحاً في صادرات غير تقليدية (الفاكهة الطازجة والخضروات والزهور)؛ وتنزانيا، زادت صادراتها من جوز البلاذ (الكاشيو) بقدر كبير خلال العقد الأخير. وتمثل شيلي أيضاً أحد الأمثلة الطيبة لبلد موفق، حيث أسهمت الثقة في النوعية ومواعيد التسليم وغير ذلك من الشروط التعاقدية في تأمين مركز قوي لها في السوق. وربما كانت شيلي تمثل استثناء نوعاً ما بسبب قدراتها التقنية على البقاء في الصدارة واستباق التطورات في القطاع الصحي النباتي وغيره. كما أن لديها القدرة على دعم مركزها في المنازعات التجارية والدفاع عنه، بينما ربما يحتاج الآخرون إلى مساعدة تقنية من المجتمع الدولي.

وبشكل عام، كانت التجارة الدولية أحد المحركات الهامة لنمو البلدان الصناعية والنامية. ويمكن للتجارة الزراعية أن تكون بالمثل مهمة لنمو القطاع الزراعي وخلق عمالة غير زراعية ومن ثم تنشط الاقتصاد الريفي بأسره. والصادرات الزراعية في مجموعها هي متغير تفسيري قوي للنمو الزراعي (Scandizzo، ١٩٩٨)[٣]. وباختصار، فإن القطاعات الزراعية للبلدان التي لها سياسات عامة متطلعة إلى الخارج وإطارات حوافزها قليلة التشوه استفادت من التجارة الدولية في السلع الزراعية الأساسية. وإضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية المحلية هي أحد المفاتيح لاستراتيجية تصنيع تكون قائمة على الزراعة. ويعوق هذه الإمكانية حالياً تصاعد التعريفات الجمركية في البلدان الصناعية – أي معدلات التعريفة التي تتزايد مع درجة التجهيز – مما يضر البلدان النامية وينبغي تخفيضه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية بحاجة إلى اتباع استراتيجيات تنمية تتسم بالحرص، وتساعد على إنشاء صناعة تجهيز محلية فعالة[٤].

---

(٣) وتكوين الصادرات مهم بدوره: فبعض السلع الأولية تتعرض للضغط من الأسواق الضعيفة والبلدان المتخصصة في إنتاجها وربما لن تربح الصادرات كثيراً (أو ربما تخسر من حيث النمو الذي يوجهه الطلب)، بالمقارنة ببلدان لديها منتجات أكثر تنوعاً (سكانديزو، ١٩٩٨).

(٤) لا يعني ذلك حظر صادرات المواد الخام (مثل الخشب) تماماً، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة التهريب ويشجع الإنتاج غير الفعال (على سبيل المثال الأثاث). ويمكن أن يعني نوعاً من الحماية الأولية للصناعة المحلية بمنحها مزية التكلفة (على سبيل المثال، ضريبة تصدير)، ولكن ينبغي تخفيض هذه الحماية تدريجياً فيما بعد.

ثانيا – ما هي الخسائر التي تنجم عن التجارة الزراعية والسياسات الزراعية العامة والمكاسب التي تنجم عن التحرير؟ ومن هم الخاسرون؟

لا تزال الحمائية الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تضر بالبلدان النامية. ووفقاً لأندرسون وهوكمان وستروت (١٩٩٩)، تتسبب السياسات الزراعية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – حتى بعد وضع الإصلاحات التي تقررت في إطار جولة أوروغواي في الاعتبار – في خسائر سنوية للرفاه تقدر بـ ١٩,٨ مليار دولار للبلدان النامية (أو ٤٤ في المائة من ٤٥ مليار دولار – الجدول ١). ويمثل ذلك أكثر من ثلاثة أمثال الخسائر التي تتكبدها البلدان النامية من قيود بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المنسوجات والملابس.

وبالتالي فإن المكاسب في الدخل الحقيقي للأسر في البلدان الفقيرة الناجمة عن إصلاح السياسة الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كبيرة. وسيتراوح متوسط المكاسب الصافية ما بين ١ دولار للفرد في جنوب آسيا إلى ٤ دولار في جنوب شرقي آسيا و٦ دولار في أفريقيا جنوب الصحراء و٣٠ دولار في أمريكا اللاتينية. وستكون الأسرة المتوسطة المنتجة في المناطق الرئيسية للبلدان النامية رابحة، بينما ستكون الأسر المستهلكة التي لديها عجز في الغذاء خاسرة. ولكن المكاسب التي سيحصل عليها المنتجون ستتجاوز أي خسائر يتكبدها المستهلكون. وستكون آثار المضاعف الدينامي الناجمة عن ذلك لفائدة المستهلكين أيضاً على المدى الطويل في المناطق الريفية والاقتصادات النامية.

وتتكبد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نفسها خسائر كبيرة في الرفاه من سياساتها العامة المشوهة – ٦٢,٩ مليار دولار في السنة (أو ٢٩ في المائة من ٢١٧ مليار دولار – الجدول ١). والخاسرون الرئيسيون هم الأعداد الكبيرة من المستهلكين الذين يدفعون لمنتجات غذائية أسعاراً أعلى من التي كانوا سيدفعونها في غير هذه الحال، لسلع أساسية مثل اللبن والسكر والموز. والرابحون الرئيسيون هم مجموعات المنتجين الصغيرة نسبياً، الذين سيشكلون أشد معارضة لسياسة التحرير التي هناك حاجة ماسة لها. ولما كان المستهلكون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سيكسبون أكثر مما سيخسر المنتجون، فإن بوسع المستهلكين، من حيث المبدأ، تعويض المنتجين عن خسائرهم ويظلون مع ذلك أفضل حالاً. ومن ثم يبدو أنه ينبغي العثور في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على طرق لاستحداث آليات تعويض، حتى لا يعارض المنتجون التحرير.

ومن شأن إصلاح التجارة الزراعية أن يزيد الأسعار العالمية للغذاء ويضر بالبلدان المنخفضة الدخل المستوردة للغذاء، لا سيما أفقر المستهلكين فيها. ويثير ذلك قلقاً شديداً. ولكن الزيادات المتوقعة في الأسعار ليست كبيرة، حوالي ٤ إلى ٦ في المائة للقمح والأرز والحبوب الخشنة (فالديس وزيتز، ١٩٩٥)، وكثير من هذه السلع الأساسية يظهر اتجاهاً تنازلياً في الأسعار الحقيقية عبر الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخسائر في معدلات التبادل التجاري وفقاً لجولة أوروغواي تميل إلى أن تكون صغيرة نسبياً – وفي عدد قليل من البلدان فقط تمثل

التقديرات المتعلقة بالرفاه تغيراً يزيد عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان لدى أقل البلدان نمـــواً الخيار في إزالة الحواجز المحلية، مما يتيح لها تحويل خسارتها الصغيرة إلى مكسب صاف. (إنغكو، ١٩٩٧).

واعترف وزراء الخارجية في اجتماع مراكش بالهواجس التي أثيرت حول الآثـــار المحتملـــة لجولـــة أوروغواي على البلدان الفقيرة. وانعكس ذلك في القرار الوزاري، "تدابير بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنـــامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء". والغرض من هذا القرار هو ضمان أن تستمر المساعدة الغذائية في تلبية احتياجات البلدان النامية. ويشجع هذا "القرار" الأنشطة بموجب اتفاقية المساعدة الغذائية بدلاً من وضع أهداف كمية. ولكن ليس من الواضح ما إذا كان لهذا "القرار" أي أثر ملحوظ على المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية. فقد بلغت البضائع المشحونة ٩,٧ مليون طن في السنة في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ١٩٩٤-١٩٩٥، و٦,١ مليون طن في السنة في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦ إلـــى ١٩٩٧-١٩٩٨ (تانغرمـــان وجوسلينغ، ١٩٩٩). وخفضت اتفاقية المساعدة الغذائية الجديدة (السارية منذ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩) الحد الأدنى للإسهامات السنوية من الحبوب إلى ٤,٩ مليون طن[٥].

وهناك هاجس رئيسي آخر هو أن من شأن تحرير التجارة الزراعية أن يلغي قدرة البلدان على التعـــامل مع صدمات الأسعار الخارجية. ولكن كلما زادت حرية التجارة العالمية، قل التقلب في الأسعار العالمية للســـلع، حيث سيمكن موازنة الفائض والعجز بسهولة أكبر عندما يكون هناك عدد أكبر من الشركاء التجاريين مع ظروف مناخية مختلفة لزراعة المحاصيل الغذائية (بال ولوتز، ١٩٧٩؛ وزوارت وبلاندفورد، ١٩٨٩)[٦]. وباستثناء ندرة الموارد المالية وغيرها من الموارد، ليست هناك أية قيود من جانب منظمة التجارة العالمية تمنع أقل البلدان نموا التي تعاني من عجز في الغذاء من معالجة مسألة الإمدادات الوطنية للغذاء.

---

(٥) إحدى المشاكل التي ينبغي ملاحظتها في المساعدة الغذائية هو اتجاه البضائع المشـــحونة إلـــى التزايد عندما تكون الأسعار منخفضة وإلى الانكماش عندما تكون الأسعار أعلى، أي عندمـــا يمكـــن أن تكـــون الاحتياجات في البلدان النامية المنخفضة الدخل أعلى أيضاً.

(٦) لاحظ أيضاً أن للقيود التجارية المختلفة، أو المزيج منها، مستويات مختلفة من تصدير الخلـــل المولَّد محلياً إلى السوق العالمية.

الجدول ١

آثار إزالة التشوهات في مختلف الأسواق السلعية (التغير المعادل في الدخل) في فترة ما بعد جولة أوروغواي على الرفاه الاقتصادي حسب المناطق الاقتصادية الرئيسية، ٢٠٠٥

(نسبة مئوية وبمليارات من دولارات الولايات المتحدة بأسعار ١٩٩٢ في السنة، الفرق عن قاعدة إسقاطات عام ٢٠٠٥ لما بعد جولة أوروغواي)[أ]

	النسبة المئوية للإسهام الناجم عن إزالة الاعوجاجات في:					
	أسواق اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لـ :					
المنطقة	*الزراعة وتجهيز الأغذية*	المنسوجات والملابس	مصنوعات أخرى (في المائة)	جميع السلع (مجموع الأعمدة ١-٣)	أسواق الاقتصادات النامية لجميع السلع	الربح الصافي من إزالة التشوهات في جميع أسواق السلع في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاقتصادات النامية (مليارت من دولارات الولايات المتحدة)
جميع اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٩	-٣	٤٢	٦٨	٣٢	٢١٧
	(٥٠-)	(١٩٢)	(٦)	(٣٧-)	(٩٨)	(٢٠)
جميع الاقتصادات النامية	٤٤	٢١	-٢٣	٤٢	٥٨	٤٥
	(٩٧)	(٨٤)	(٧٦)	(٧٥)	(٢٤٩-)	(١٠٦-)
جميع الاقتصادات [ب]	٣٢	٣	٢	٦٢	٣٨	٢٦٠

المصدر: الحسابات من إعداد أندرسون وهوكمان وستروت (١٩٩٩) باستخدام نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية؟

(أ) الأرقام بين القوسين هي النسب المئوية لكل نتيجة بسبب التغير في شروط التبادل ومعظم الباقي هو التغير في كفاءة التخصيص.

(ب) يشمل ذلك "الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الوسطى" و"بقية العالم"، ومن ثم فهو ليس مجرد محصلة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاقتصادات النامية.

وكثيراً ما تتناقض مواقف سياسات البلدان الصناعية فيما يتعلق بالتنمية والتجارة. فهي تدلي ببيانات عن مساعدة الأفقر، وتمنح المساعدات، ولكن السياسات التجارية تنفي جوهريا المساعدة المقدمة. ففي عام ١٩٩٨، بلغت منح المساعدة ٥,٤ مليار دولار، واعتمادات التصدير ٤ مليار دولار. ولكن تكاليف السياسة الحمائية الزراعية للبلدان الصناعية على البلدان النامية مذهلة: فقد بلغت خسارة الرفاه وحدها ١٩,٨ مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أمثال تدفقات منح المساعدة وحوالي ضعف منح المساعدة واعتمادات التصدير معا[٧]!

وتجري مناقشة هذه القضايا داخلياً في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في مجلس التنمية (DG8). وتدور مناقشات ساخنة بشأنها في سياق تجديد اتفاقية لومي. ومن المسائل ذات الأهمية الكبيرة أيضاً الاتجاه المقبل للسياسة الزراعية المشتركة بعد توسع الاتحاد الأوروبي المتوقع إلى أوروبا الشرقية. فلن تسمح الضغوط المتعلقة بالميزانية بتمديد سياسة زراعية مشتركة غير منقحة إلى بلدان أوروبا الشرقية لأن ذلك سيكون معناه زيادة كبيرة في المعونات. وحتى عند أسعار داخلية أقل في الاتحاد الأوروبي، ينتظر أن تزيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تنضم إلى الاتحاد الأوروبي من إنتاجها، بحيث لن تتغير كثيراً درجة الاكتفاء الذاتي للاتحاد الأوروبي ككل، إن تغيرت أصلاً.

وبعبارة أخرى، فإن البلدان النامية يمكن أن تتوقع فرصاً محدودة في المستقبل لتوسيع صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي. غير أنها يمكن أن تستفيد من تخفيضٍ أو حظرٍ كلي على معونات التصدير. وبدون هذه المعونات، سيكون على الاتحاد الأوروبي أن يضع أسعاراً داخلية أقل نوعاً ما، ومن ثم سيقل احتمال أن يكون لديه فوائض – أي سيكون اكتفاؤه الذاتي أقل قليلاً. والأهم من ذلك، ستقل التمزقات في السوق الدولية التي تنجم عن التصرف في فوائض الاتحاد الأوروبي، لا سيما في فترات انخفاض الأسعار العالمية، كما حدث في النصف الثاني من التسعينات.

---

(٧) زادت المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ووكالات التنمية المتعددة الأطراف، التي تشمل المنح واعتمادات التصدير والقروض، بمقدار ٣,٢ مليار دولار، وبلغ مجموعها ٥١,٥ مليار دولار (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٩). ويمثل ذلك ٠,٢٣ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء. وأدت الأزمة في الثقة في الأسواق الناشئة، التي بدأت في آسيا في ١٩٩٧، ثم أصابت الاتحاد الروسي وأمريكا اللاتينية فيما بعد، إلى انخفاض حاد في صافي التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، من ٢٤٢,٥ مليار دولار في ١٩٩٧ إلى ١٠٠,٢ مليار دولار في ١٩٩٨. ونظراً إلى أن الانخفاض في مجموع التدفقات الخاصة كان أكبر عدة مرات من الارتفاع في التدفقات الرسمية، فقد انخفض المجموع الصافي لتدفقات الموارد إلى هذه البلدان بأكثر من ٤٠ في المائة من ٣٢٥ مليار دولار إلى ١٨١ مليار دولار (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٩).

وهناك شكل جديد من الحماية غير الجمركية يزداد شيوعاً: وهو منع واردات السلع المُنتَجة من خلال عمليات إنتاج غير مسموح بها في البلد. ويمكن تسمية ذلك "حمائية عملية الإنتاج". وعادة ما يفسَّر الباعث إلى حظر عملية إنتاج معينة بأسباب بيئية أو اجتماعية. ومن أمثلة ذلك محاولات منع منتجات يجري إنتاجها باستخدام: التكنولوجيا الحيوية ("الكائنات الحية المعدلة وراثياً")، وبعض المبيدات، وأنواع من شباك الصيد، وممارسات إدارة الغابات، ومرافق إنتاج الدواجن أو الماشية التي يرى أنها تعرض سلامة الحيوانات للخطر، وممارسات العمل (عمل الأطفال والسجون). ونأمل ألا تعوق هذه المسائل التقدم في جدول الأعمال الطويل غير الكامل للجولة التالية للمفاوضات التجارية.

ثالثا- ما هي منجزات جولة أوروغواي في التجارة في المنتجات الزراعية؟

ظلت التجارة في المنتجات الزراعية لفترة طويلة تعامل معاملة استثنائية في إطار الغات. فعلى الرغم من أن الحواجز غير الجمركية كانت محظورة بالنسبة للسلع غير الزراعية، فقد سمحت الغات بفرض قيود كميّة على المواد الزراعية في ظل ظروف خاصة. وبمرور الوقت توسع نطاق هذه الظروف حتى أصبحت تسمح باستخدام الحصص، والضرائب المتغيرة وغيرها من تدابير الحماية في كل بلد تقريباً. وكانت هناك أيضاً حماية بواسطة التعريفات الاعتيادية، لكنها لم تكن تفرض إلا على نسبة ٥٥ في المائة من منتجات البلدان المتقدمة ونسبة لا تتجاوز ١٨ في المائة في البلدان النامية (Hathaway and Ingco, 1996).

وعوملت المنتجات الزراعية، في مجال المنافسة على الصادرات معاملة خاصة أيضاً بموجب قواعد الغات. فبينما كانت إعانات التصدير محظورة بالنسبة للمنتجات الصناعية، كان مسموحاً مسموح بها في المنتجات الزراعية "طالما لا يحقق البلد الذي يستخدمها ربحاً يتجاوز نصيباً عادلاً من السوق العالمي" (المادة ١٦ – ٣). ومن الناحية العملية، أثبت مفهوم النصيب العادل أنه غير مفيد، وأنه أفسد نظام الغات بشأن استخدام إعانات التصدير المقدمة إلى المنتجات الزراعية. وهكذا فقد استخدمتها معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وما زالت تستخدمها) متسببة في انخفاض أسعار الأسواق العالمية إلى أدنى مما لو لم تستخدم الإعانات، والضرر بالمنتجين في البلدان المصدرة الذين لهم ميزة نسبية حقيقية لكنهم يفتقدون للدعم من خلال الإعانات التي تقدمها الحكومة. كما أن إعانات التصدير هي أيضا السبيل الرئيسي للبلدان الصناعية لكي تتخلص من فائضها، الذي تم إنتاجه بصورة غير كفؤة وبتكاليف مرتفعة. ولذلك فإنها وسيلة تستخدمها البلدان الغنية لدعم سياساتها الزراعية الحمائية.

وقد أخضعت جولة أوروغواي الزراعة لنظام ما متعدد الجوانب، ولاتفاق بشأن تحرير الأسواق بصورة جزئية ومتدرجة. وكانت وراء هذا التقدم إمكانية قياس الحماية والدعم الزراعيين بصورة أفضل (لأن التعريفات حلت محل الحصص)، وبالتالي إمكانية مقارنة سياسات التدخل التي تتبعها البلدان، والاتفاق على تخفيضات يمكن

التحقق منها [٨]. غير أن هذه التدابير كانت حواجز أمام التجارة في السلع الزراعية أكبر كثيراً من الحواجز أمام التجارة في السلع الصناعية.

ونظراً لاستبعاد الزراعة من الغات في السابق، فإن ما تم إنجازه ربما كان أكثر مما كان متوقعاً في بداية الجولة. لكن النتائج والفوائد المرتبطة بذلك بالنسبة للمزارعين في البلدان النامية كانت متواضعة (التحالف الدولي للبحوث التجارية الزراعية، ١٩٩٧).

وبموجب الاتفاق بشأن الزراعة في جولة أوروغواي، من المقرر تخفيض التعريفات بنسبة ٣٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠١ في البلدان الصناعية، وبنسبة ٢٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ في الاقتصادات النامية[٩]. واتفق الأطراف أيضا على الحد من الإعانات المحلية وإعانات التصدير. ويجب على البلدان المتقدمة تخفيض قيمة إعانات التصدير المباشرة بنسبة ٣٦ في المائة من فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٩٠، وتخفيض كمية الصادرات المعانة، بنسبة ٢١ في المائة خلال ست سنوات. أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن التخفيضات المطلوبة هي ثلثي التخفيضات المطبقة على البلدان المتقدمة مع تمديد فترة تنفيذها إلى عشر سنوات. ولا يطلب إلى أقل البلدان نمواً إجراء تخفيضات في إعانات التصدير (عند وجودها). ومن مشكلات هذا الجزء من الاتفاق أنه يمكن تحميل إعانات التصدير غير المستخدمة من سنة إلى أخرى وتحويلها فيما بين السلع.

وفيما يتعلق بالإعانات المحلية، سلم الاتفاق لأول مرة بأن السياسات الزراعية المحلية قادرة على تشويه التجارة إذا ربطت عمليات تحويل الإيرادات بحجم الإنتاج. ويصنف الاتفاق (في شكل "خانات") تدابير السياسة الزراعية المحلية بحسب درجة تشويهها للتجارة. فالاتفاق يجمد مقدار الإعانات المشوهة للتجارة، ويطالب بإجراء تخفيضات في هذا الدعم عن فترة أساس ما، ويشجع استبدالها بمدفوعات مباشرة "لا تمت بأي صلة" لحجم الإنتاج[١٠].

---

(٨) انظر أيضا ورقة Alan Winters التي قدمها في المائدة المستديرة الرفيعة المستوى، بانكوك (شباط/فبراير ٢٠٠)، حيث يدافع بحماس عن زيادة التحسينات في نظام المقاييس.

(٩) قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة إلى البلدان النامية تنفيذاً لاتفاق جولة أوروغواي، وذلك مثلاً من خلال إصدار كتيبات وتقديم المساعدة التقنية. ونظّم البنك الدولي بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة حلقات عمل مشتركة، مثل تلك التي عقدت في سانتياغو بشيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي، ١٩٩٧) وفي كاتماندو، في أيار/مايو ١٩٩٦ (البنك الدولي/منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٩).

(١٠) يسلم الاتفاق بوجود العديد من المهام المشروعة والمتعلقة بالصالح العام والتي يمكن للحكومة القيام بها في مجال للزراعة (المدرجة في "الخانة الخضراء") ويقترح عدم تقييدها.

وللأسف، فإن اتفاق الحد من الدعم الزراعي المشوه للتجارة لا يجمد ولا يخفض إلا من الدعم الإجمالي المقدم إلى قطاع الزراعة، بدلاً من أن يطالب بتخفيضات موحدة للدعم المقدم إلى جميع السلع. ونتيجة ذلك، فقد ازداد الدعم المقدم إلى بعض السلع التي تحظى بنفوذ سياسي بالمقارنة مع الدعم المقدم إلى السلع الأخرى. ولم يحدث تقدم يذكر في الحد من الإعانات المقدمة إلى السكر ومنتجات الألبان، اللذين يشكلان أكبر المصالح الزراعية ذات النفوذ السياسي في البلدان ذات الدخل المرتفع. وينبغي تخفيض هذه الحواجز المستمرة المفروضة على الإنتاج والتجارة ("الذروة") بنسبة أكبر في الجولة القادمة.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لم يجريا تخفيضات في دعمهما المحلي لمثل هذه السلع في جولة أوروغواي، فإن عملية المفاوضة دفعت كلاً منهما إلى الحد من الإعانات التي يقدمها وتحويل أجزاء كبيرة إلى مدفوعات مباشرة لا ترتبط في شيء بحجم الإنتاج (الاستثناءات الواردة في "الخانة الزرقاء")[١١].

وينص الاتفاق على أن تحوّل البلدان المتقدمة جميع حواجزها غير الجمركية إلى تعريفات مربوطة مجمدة. والمشكلة هي أن البلدان المتقدمة والبلدان النامية غالباً ما تختار ربط تعريفاتها بأسعار أعلى من مكافئ التعريفة بالفعل. وهذه العملية "القذرة" لفرض التعريفات لا تخفض الحماية كثيراً – إن هي خفضتها أصلاً – وكل ما تفعله هو أن تجعل الحماية أكثر وضوحاً (Hoekman and Anderson, 1999).

ويزيد الربط النهائي للتعريفة الجمركية الذي قام به الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٠، بمقدار الثلثين تقريباً عن المكافئ الفعلي للتعريفة، في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ (Anderson, Hoekman and Strutt, 1999) وهو في الولايات المتحدة أعلى بمقدار الثلاثة أرباع عن المكافئ الفعلي للتعريفة (hgco, 1995). ويسمح ربط التعريفات الجمركية على هذا المستوى المرتفع البلدان بتحديد التعريفة الفعلية دون ذلك المستوى، وتغييرها بغية تثبيت الأسعار في السوق المحلي بطريقة تشبه إلى حد كبير الطريقة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لنظامه المتعلق بالضرائب المتغيرة، وحتى بعد عام ١٩٩٥ (Tangermann, 1999). ويعني ذلك ضمناً جني منافع فعلية قليلة، إن وجدت، من الاستعاضة عن الحواجز غير الجمركية بالتعريفات. كما يعني ضمناً حدوث تخفيض قليل، إن وجد، في تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية للأغذية، التي من المتوقع أن يحدثها فرض التعريفات[١٢].

---

(١١) تشمل "الخانة الزرقاء" المدفوعات المباشرة التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى المزارعين الذين يقومون بتقييد ناتجهم أو على الأقل بعض مدخلاتهم. ومنحت هذه المدفوعات استثناء من التحدي بموجب اتفاق بلير هاوس "Blair House" الملحق بمحادثات جولة أوروغواي. وينبغي في الجولة المقبلة حذف "الخانة الزرقاء".

(١٢) والسبب هو أنه كلما ثبتت الأسعار المحلية ازداد تصدير عدم الاستقرار المحلي إلى الأسواق العالمية.

وإلى أن يعاد ربط جميع الأسعار الداخلية للبلدان بأسعار الأسواق العالمية، فإن الأسعار العالمية ستظل متقلبة إلى حد يزيد كثيراً عما هو مرغوب فيه، وبعملية الفصل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فإن دعم الأسعار الزراعية لا يؤدي إلى تراكم كبير لرصيد السلع العام الذي كان فيما سبق يثبت الأسواق العالمية.

وقد قدم اتفاق جولة أوروغواي لأول مرة حداً أدنى للوصول إلى الأسواق – وهو هدف هام آخر فيما يبدو. فجميع البلدان ملزمة بضمان أن تصل الواردات إلى ٥ في المائة على الأقل من استهلاك السلع بحلول نهاية الفترة الانتقالية. ويقدم هذا الحد الأدنى من الوصول إلى الأسواق بموجب "حصص التعريفات" الذي تقوضه بصورة كبيرة، رغم ذلك، وكالات التجارة التابعة للدولة التي تملك سلطة احتكارية وحقوقاً استثنائية (Ingco and Ng, 1998).

ويسلم الاتفاق بشأن الزراعة "بأن الهدف الطويل الأجل للتوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية تؤدي إلى إصلاح جوهري هو ***عملية مستمرة***" (التأكيد مضاف). ويلزم الدول الموقعة عليه بإعادة فتح باب هذه المسألة في نهاية عام ١٩٩٩، بغية التقدم نحو الأمام في تحرير التجارة الذي شرعت فيه جولة أوروغواي (Croome, 1998).

والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية المرتبط بالاتفاق بشأن الزراعة، يسلم بحق الحكومات في اتخاذ تدابير لضمان سلامة الأغذية وحماية صحة الحيوان والنبات. وينص الاتفاق على عدم تطبيق هذه التدابير إلا بالقدر الضروري لتحقيق هذه الغايات وأنه ينبغي أن تستند إلى مبادئ وأدلة علمية وأن يتم الاحتفاظ بها على هذا النحو. ولكن أولاً، لم يتم وضع تدابير الصحة والصحة النباتية كجزء من عملية منظمة التجارة العالمية، واستثنيت منها البلدان النامية. وثانياً، فإن التدابير هي تدابير تستند إلى المدخلات (ومثال ذلك تغطية جميع الجدران بطبقة من الصلب الذي لا يصدأ بارتفاع مترين) بدلاً من الاستناد إلى نوعية المنتج النهائي (مثل أن يكون مستوى بكتيريا *E. coli* أدنى من حد ما). وثالثاً، تستخدم المخاوف البيئية، في بعض الحالات، لخدمة أغراض حمائية. ورابعاً، وحتى إذا كان الأساس العلمي للقيود سليماً، فإن العديد من البلدان النامية تواجه صعوبات في معرفة المعايير المطبقة على صادراتها، وكيفية استيفائها. ويثير ذلك مشكلات بالنسبة للعديد من البلدان مثل بوركينا فاصو بالنسبة للحوم وكينيا بالنسبة للفواكه والخضروات الطازجة وبابوا غينيا الجديدة بالنسبة لسمك التونا المعلب على التوالي (Croome, 1998)[١٣]. وأخيراً، فإن تكلفة تطبيق المعايير المشروعة لتدابير الصحة والصحة النباتية كبيرة: وقد قدر Finger وShuler (١٩٩٩) أن الوفاء بشروط تدابير الصحة والصحة النباتية بالإضافة إلى إصلاح الجمارك والملكية الفكرية سيكلف البلد نحو ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مبلغ يتجاوز المبلغ الذي ترصده للتنمية العديد من أقل البلدان نمواً.

---

(١٣) في حلقة عمل في سان خوسيه بكوستاريكا عُقدت في ٢٦ و٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩، وساعد البنك الدولي في تنظيمها، لوحظ أن معظم البلدان النامية تسير نحو وضع استراتيجياتها الخاصة بها المتعلقة بسلامة الأغذية، لا سيما بالاستجابة للفرص والتحديات التي يقدمها الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. ومع ذلك، فإن عدم تحديد الأولويات واضح في هذا القطاع فيما يتعلق بالاستثمارات وذلك مثلاً في منتجات التصدير مقابل المنتجات المحلية أو المنتجات التي تحتل مكاناً خاصاً في الأسواق مقابل المنتجات الأساسية. وما زالت معظم البلدان تطبق ترتيبات مؤسسية سيئة لمعالجة الصحة الزراعية وسلامة الأغذية – حيث توجد وكالات عديدة دون أن يقترن ذلك بتنسيق كاف فيما بينها – وسوء تنفيذ الأنظمة القائمة. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم النظم ما زالت منحازة كثيراً إلى القطاع العام.

والبلدان النامية بحاجة إلى للمساعدة في هذا المجال. وهناك دور هام في هذا المجال لكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي وغيرها من المنظمات (Krueger, 1999) لتقديم كل من المساعدة التقنية والمالية لتحسين المرافق للوفاء بالشروط[١٤].

وقد أدخلت جولة أوروغواي فروقاً هامة في التزامات البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال الزراعة، ونصت على إعفاءات خاصة بالنسبة لـ ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً. وتسمح هذه الاعفاءات لأقل البلدان نمواً بأن تجمّد التعريفات الجمركية بدلاً من أن يكون لها تعريفات مكافئة؛ ومعدلات مخفضة للحد من التعريفات والدعم المحلي؛ والتأخر في فرض التعريفات على الأرز. وفضلاً عن ذلك، بإمكان هذه البلدان استخدام إعانات الاستثمار والمدخلات المقدمة إلى المنتجين ذوي الدخل المنخفض، وتقديم الإعانات إلى المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض، وتقديم الإعانات لأغراض التسويق والنقل، وحظر الصادرات، ما لم تكن بلداناً صافية التصدير. كما أن أقل البلدان نمواً معفاة من أن تلتزم بتخفيض التعريفات الجمركية. ولذلك، وخلافاً للتأكيدات الشائعة، فإن الاعفاءات تعني ضمناً أنه لا تكاد توجد أية قيود ملزمة في قواعد منظمة التجارة العالمية على قدرة أقل البلدان نمواً على التدخل في تجارتها في المنتجات الزراعية أو تقديم الإعانات وتشجيع قطاعاتها الزراعية بطرق أخرى.

رابعاً – ما هو جدول الأعمال الذي ينبغي وضعه للزراعة في المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية؟

لعبت جولة أوروغواي دوراً هاماً للغاية في وضع التجارة في المنتجات الزراعية في جدول الأعمال والبدء بعملية تحرير التجارة. ومع ذلك يظل جزءاً كبيراً من جدول الأعمال غير منجز. فمثلاً، وحتى إذا تم تنفيذ جولة أوروغواي بالكامل، وحتى إذا انضمت الصين ومقاطعة تايوان الصينية إلى منظمة التجارة العالمية بحلول عام ٢٠٠٥، فإن قطاع الزراعة وتجهيز الأغذية سيظل يعاني من تعريفات تبلغ ضعف معدل التعريفات المفروضة على قطاع الأنسجة والملابس – وقرابة أربع مرات التعريفات المفروضة على سلع مصنعة أخرى (Anderson, Erwidodo and Ingco, 1999). وذلك يزيد من أهمية اعتماد جدول أعمال للجولة المقبلة يتسم بقدر أكبر من الجرأة وتستطيع البلدان النامية أن تستفيد منه بقدر كبير[١٥]. وثمة مشكلة تتمثل في أن هذه البلدان تختلف في تصور مصالحها، مما يجعل من الصعب الاتفاق على جدول أعمال مشترك. ففي أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال، تنتمي شيلي والأرجنتين والبرازيل وأوروغواي إلى مجموعة كيرينس Cairns Group، التي تؤيد تعميق تحرير التجارة وتعترض بشدة على إعانات التصدير. وفي الوقت نفسه، فإن بلدان منطقة الكاريبي الناطقة باللغة الإنكليزية ما زالت تضغط من أجل الحصول على أفضليات تجارية وهي غير ملتزمة، إلى حد ما، بنظام تجاري لاقتصاداتها أكثر انفتاحاً[١٦].

---

(١٤) وكإجراء محدد واحد، سيواصل البنك الدولي تقديم المساعدة من خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية لمناقشة هذه المسائل وكذلك تقديم المشورة أثناء المفاوضات.

(١٥) تميل المكاسب المتغيرة إلى أن تكون أكبر بكثير من المكاسب الثابتة التي يتم حسابها.

(١٦) يقدم البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ومختلف المنظمات الإقليمية المساعدة إلى البلدان النامية من خلال تنظيم حلقات تدارس مثل حلقة العمل التي تم تنظيمها في شيلي في الفترة بين ٢٣ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفي جنيف بين ١٩ و٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والأهداف الرئيسية هي حفز إجراء مناقشات على نطاق واسع بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية في إطار المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية.

غير أن البلدان النامية وإن لم تكن متجانسة تشترك في مصلحة واحدة تتمثل في تعزيز النظام نظراً لقدرتها المحدودة على المفاوضة بالمقارنة مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو اليابان. فمن مصلحتها تحديد جدول الأعمال والمشاركة في جولة المفاوضات الجوهرية الجديدة (Valdes, 1998; Tangermann and Josling, 1999).

وإصلاح السياسات المحلية والتجارية في مجال الزراعة يشكل أهم بند منفرد من بنود جدول أعمال المفاوضات التجارية المقبلة، بالنسبة للبلدان النامية[١٧]. ومع ذلك، تتطلب عملية التفاوض بشأن التجارة في المنتجات الزراعية محللين للسياسة العامة ومفاوضين مدربين. وبسبب قدرة البلدان النامية المحدودة، فمن الصعب عليها أن تواجه هذه التحديات وأن تستفيد من الفرص. ويتمثل الدور الهام للوكالات الدولية في مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات المحلية المناسبة للتفاوض. وينبغي للجولة الجديدة من المفاوضات أن تسعى إلى:

- ***تحريم إعانات التصدير المقدمة إلى المزارع.*** فالأمر لن يحتاج إلى أقل من فرض حظر على إعانات التصدير المقدمة إلى المزارع لجعل الزراعة تتمشى مع المنتجات غير الزراعية بموجب الغات. وينبغي تحديد كمية الإعانات الائتمانية وإدراجها في إعانات التصدير.

- ***زيادة تخفيض الإعانات المقدمة إلى المنتجين المحليين.*** وينطوي ذلك على تجميد مستويات الدعم الإجمالي وكذلك دعم السلع الانفرادية، وتحريم ترحيل "الوفورات" من سنة إلى أخرى وتخفيض الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية.

- ***زيادة الوصول إلى الأسواق بموجب الحصص التعريفية*** زيادة ملحوظة، أي أكثر من النسبة الحالية البالغة ٥ في المائة من الاستهلاك.

- ***تخفيض مستوى ودرجة تشتت التعريفات المجمدة المفروضة على الواردات الزراعية للبلدان ذات الدخل المرتفع،*** تخفيضاً كبيراً، وذلك على سبيل المثال لتصل إلى متوسط معدلات التعريفات المطبقة بالنسبة للسلع المصنعة. وكما هو الحال بالنسبة للدعم المحلي، ينبغي تخفيض "الحدود القصوى" للتعريفات الجمركية أكثر من تخفيضها نسبياً. وذلك أمر هام نظراً لأن عملية فرض التعريفات بموجب جولة أوروغواي ربما زادت بالفعل من تشتت مستويات التعريفات[١٨].

---

(١٧) للاطلاع على المناقشات المفصلة لتي تمت بشأن جدول أعمال التجارة في المنتجات الزراعية، من وجهة نظر البلدان النامية، انظر Tangermann and Josling, (1999) and Anderson, Erwidodo and Ingco (1999).

(١٨) وذلك لأن جولة أوروغواي توصلت إلى متوسط تخفيض غير موزون يبلغ ٣٦ في المائة، مع حد أدنى للاقتطاع في كل تعريفة يبلغ ١٥ في المائة، وهكذا فإن كثيراً من البلدان تخفض التعريفات على السلع الهامة بالحد الأدنى وتخفض النسبة المئوية الأكبر على المواد الأقل حساسية داخلياً.

ومن شأن الحد من تشتت التعريفات أن يفيد صناعات تجهيز المواد الزراعية في البلدان النامية التي يعيقها الآن "تصاعد التعريفة الجمركية" في البلدان الصناعية. وتواجه المواد الخام تعريفات منخفضة لكن المعدلات تتزايد عند تجهيز هذه المواد. ويتيح ذلك مستويات مرتفعة من الحماية الفعالة للصناعات التي تحقق قيمة مضافة في البلدان المستوردة، وتمنع البلدان المصدرة من توليد عمالة أكبر وقيمة مضافة وإيرادات من الصادرات من خلال تجهيز موادها الخام قبل تصديرها. وقد لا تملك البلدان النامية ميزة نسبية في تجهيز جميع موادها الخام، لكن تصاعد التعريفة الجمركية من قبل البلدان الصناعية يعيق بوضوح التنمية في هذا المجال الذي يتسم بإمكانيات كبيرة، ويعطي شركات التجهيز في البلدان الغنية ميزة غير عادلة.

وعلى الرغم من أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نفسها ستستفيد بصورة كبيرة من تخفيض أو إلغاء حمايتها الزراعية الكبيرة، فإنها قد لا تكون مستعدة للقيام بذلك دون أن تقوم البلدان النامية بتغييرات مقابل ذلك – مثال ذلك، في سياسات تحرير الاستثمار والمنافسة. ولذلك، وللسماح بعملية (الأخذ والعطاء) في الجولة المقبلة – ولتحرير وصول السلع الزراعية المجهزة وغير المجهزة من البلدان ذات الاقتصادات النامية إلى البلدان ذات الاقتصادات الصناعية – فإن الأمر قد يتطلب إدراج مسائل تجارية جديدة ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية، في المفاوضات. ولهذا السبب ينبغي للبلدان النامية فيما يتعلق باستراتيجيتها للمفاوضات، أن تتفق بشأن إدراج بنود أخرى في جدول الأعمال مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمنتجات المصنعة.

وثمة سؤال يطرح أمام البلدان النامية هو ما إذا كان يتعين عليها أن تواصل المحافظة على المعاملة التفضيلية التي تقدمها البلدان المنفردة (أو كتل البلدان) أو توسيع نطاقها، أو أن تركز على الحصول على تخفيضات في التعريفات من البلدان الصناعية تكون قابلة للتطبيق على جميع الاقتصادات.

ولم تكن المنتجات الزراعية تشكل عناصر هامة بموجب نظام الأفضليات المعمم. وتم إلى حد كبير استبعاد المنتجات الزراعية من المناطق المعتدلة، من المعاملة التفضيلية، أو لم تتلق هذه المعاملة إلا في إطار حصص ضيقة، وبالنسبة للمنتجات الاستوائية غير المصنعة (باستثناء السكر)، فإن تعريفات البلدان المتقدمة المتفق بصورة عامة على تطبيقها هي صفر، أو منخفضة نسبياً، على أي حال (Tangermann وJosling، ١٩٩٩). لكنه يتعين على البلدان النامية، إن استطاعت، أن تحتفظ بما لديها بالفعل – وذلك مثلا من خلال "تجميد" هذه الأفضليات في دورة الألفية القادمة.

كما أن الأفضليات بموجب اتفاقية لومي بالنسبة لأفريقيا ومجموعة بلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لم تكن كبيرة في مجموعها. وربما كانت هامة بالنسبة للبلدان المنفردة – وبالنسبة لسلع مثل السكر والموز ولحم البقر – لكن مساعدات النقل المقدمة في هذا الشكل كانت غير فعالة مطلقاً. فمثلا، تبلغ تكاليف الموز وحده بالنسبة للمستهلكين في الاتحاد الأوروبي نحو ملياري دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، بينما لا يصل

إلى هدفه إلا مبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (Borrell, 1999). وأحد أسباب عدم الكفاءة هو أنه عندما يتم بالكامل استخدام الحصة، تتراكم حصة الايجار، حتى الآن يمنح الاتحاد الأوروبي هذا الإيجار إلى شركات الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى الحد من المنافع المحتمل التي تحصل عليها بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. كما أن هناك العديد من أوجه عدم اليقين بشأن المنافع المقبلة بموجب الاتفاقية[١٩].

وبالنسبة للسكر، فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمنحان وصولا مقيدا بالحصص إلى أسواقهما المحمية للغاية. ويحقق المنتجون في تلك البلدان وكذلك بعض البلدان المصدرة مكاسب، بينما يخسر المستهلكون في البلدان الصناعية والمنتجون ذوو الكفاءة. وتبلغ مجمل الخسائر الناجمة عن تطبيق سياسات مشوهة للغاية فيما يتعلق بالسكر مبلغاً يقدر بـ ٦,٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً (Borrel and Pearce, 1999). ولا ينبغي استخدام صافي المبلغ القليل المقدم للمساعدة من خلال الحصص كذريعة ضد تحرير أسواق السكر أثناء جولة الألفية القادمة.

وإذا تمكنت الجولة الجديدة من تخفيض التعريفات الزراعية بنسبة ٤٠ في المائة أو أكثر في جميع المجالات فستقل أهمية التفضيلات وستكف عن كونها ذات أهمية ما أن يتم تحرير التجارة. ولهذا السبب يتعين على البلدان النامية ألا تعتمد على المفاوضات للحصول على أفضليات خاصة، بل ينبغي لها بدلا من ذلك، استخدام مواردها المحدودة للتفاوض ونفوذها المحدود، للتركيز على الحد من التعريفات المفروضة على الدولة الأكثر رعاية (المطبقة على جميع البلدان) وإلغاء إعانات التصدير التي تفرضها البلدان الصناعية.

خامساً – ما هو جدول الأعمال غير المنجز لاصلاح قطاع الزراعة في البلدان النامية

يتعين على البلدان النامية الاستمرار في إزالة التشويهات في السياسة الداخلية في جميع المجالات لكي تجني الفوائد الهائلة من الاصلاح. وسيعوض ذلك الاتجاه المناهض للزراعة والريف في نظام التجارة. كما أنه سيفتح باب التجارة فيما بين البلدان النامية، وهو مصدر جيد محتمل للطلب على قطاعاتها الزراعية. وغالبا ما تضمنت التشويهات التي تحتاج إلى الاصلاح الحماية الكبيرة للسلع المصنعة والخدمات، وأسعار الصرف المبالغ في تقييمها، وفرض الضرائب المباشرة على الزراعة (Schiff and Valdes, 1992 وهو قديم لكنه ما زال صالحاً). وإزالة هذه التشوهات ستحسن من توزيع الموارد وتزيد الاستثمار والربحية في الزراعة. كما أن ازالتها من جميع أسواق السلع من شأنه أن يعود بأرباح على اقتصادات البلدان النامية تبلغ ٢٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا (الجدول ١).

---

(١٩) تم إصدار حكم بأن اتفاقية لومي لا تتمشى مع قواعد اتفاقية التجارة العالمية. ومُنح تنازل لكنه ينبغي تجديده سنوياً، وهذا يفرض ضغطا على الاتحاد الأوروبي لجعل الاتفاق أو خَلَفه يتمشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. كما أصدر فريق تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية حكما بأن التقييدات الكمية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الموز انتهاك للقواعد.

وتندرج أدناه بعض التدابير الأخرى المستصوبة للسياسة العامة:

- ينبغي تخفيض حواجز الدخول والتحكيم، إذا كانت كبيرة، للانتقال إلى نظم لائحية أكثر دعماً للنمو والتنمية؛

- ينبغي أن تفقد كيانات التجارة التابعة للدولة الانفراد بالحق في الاستيراد والتصدير والتحكم في العرض المحلي وتوزيع السلع الزراعية؛

- يمكن للحكومات أن تكون أكثر نشاطاً في تعزيز تنوع الصادرات بحيث لا تقتصر على مجموعة محدودة من السلع الأولية غير المجهزة. وبإمكانها تمويل جزء من تكلفة البحث عن أسواق جديدة، لأن القطاع الخاص لن يستثمر كثيراً في ذلك بسبب طبيعة هذا النشاط "التي تعود بالنفع على الجمهور" وحالة "المسافر مجاناً" المرتبطة به؛

- ومن شأن انفتاح التجارة أن يزيد من عدد تكنولوجيات التجهيز، وأن يوسع من نطاق الإنتاجية والقيمة المضافة للمنتجات الزراعية إلى ما وراء حدود الزراعة التقليدية. لكن النجاح في ذلك يعتمد على الإدارة الجيدة لضمان عقود للبيع ومخزونات مؤقتة يتم تنسيقها زمنياً، وضبط النوعية في جميع مراحل دورة الإنتاج.

وقد تغطي الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية التدابير المتعلقة بالنظم الرقابية المحلية التي تعيق التجارة، بما فيها الإعانات وقيام الدولة بالتجارة، والضوابط المفروضة على التصدير وقانون المنافسة وممارسات المشتريات، ووضع وتنفيذ معايير تتعلق بالمنتج. ولكن حتى إذا لم تقم الجولة بذلك، فإن اصلاح الانفرادي في نظم الرقابة المحلية للزراعة من جانب واحد سيعوض عن ذلك في بلدان عديدة[٢٠].

سادساً – مساعدة البلدان النامية في التجارة في المنتجات الزراعية

بما أن الأونكتاد يسعى إلى تعريف دوره واتخاذ قرار بشأن المهام التي يتعين له أن يترأسها، فربما كان بإمكانه أن يعمل على غرار ما قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأعضائها ولكن مع خدمة مصالح البلدان النامية من خلال:

---

(٢٠) بالإضافة إلى الإصلاحات، ولكي تتحقق تنمية واسعة القاعدة، هناك أيضاً بالطبع حاجة إلى تحسين الوساطة المالية والاستثمارات في الهياكل الأساسية في النقل ومرافق التخزين وشبكات الاتصالات.

- توفير محفل للبلدان النامية بشأن التجارة والقضايا ذات الصلة؛
- الاحتفاظ بقواعد بيانات متعلقة بالتجارة وتوفير المعلومات؛
- إجراء تحليلات ذات نوعية رفيعة؛
- توفير مساعدة تقنية في مجالات القواعد والمعايير وتسوية المنازعات؛
- الدعوة إلى تحسين الوصول إلى السوق في البلدان الصناعية؛
- المساعدة على بناء تحالفات والسعي إلى اتخاذ مواقف مشتركة فيما بين البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ويبدو من المعقول للأونكتاد تعريف مهامه وبرنامج عمله بالمشاركة مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويتعين على هذه المنظمات وغيرها من الشركاء المحتملين أن يتفقوا، إن لم يفعلوا ذلك بعد، على مَنْ يقوم بالرئاسة، ورئاسة ماذا، وكيفية تنسيق جهودهم بصورة أنجع.

المراجع

Anderson K, Hoekman B and Strutt A (1999). Agriculture and the WTO: Next steps. Paper (revised version) presented at the Second Annual Conference on Global Economic Analysis, Avernaes Conference Centre, Helnaes, Denmark, 20 22 June 1999.

Anderson K, Erwidodo and Ingco M (1999). Integrating agriculture into the WTO: The Next Phase. Paper prepared for the World Bank s Conference on Developing Countries and the Millennium Round, WTO, Geneva, 19 20 September 1999.

Bale, M and Lutz.E (1979). The effects of trade intervention on international price instability. *American Journal of Agricultural Economics*, 61: 512 16, August.

Borrell, B (1999). Bananas: Straightening out bent ideas on trade as aid. Paper presented at the World Bank Conference on Agriculture and the New Trade Agenda: Interests and Options in the WTO 2000 Negotiations, Geneva, 1 2 October 1999.

Borrell, B and Pearce D (1999). Sugar: The taste of trade liberalization. Paper presented at the World Bank Conference on Agriculture and the New Trade Agenda: Interests and Options in the WTO 2000 Negotiations, Geneva, 1 2 October 1999.

Croome, J (1998). The present outlook for trade negotiations in the World Trade Organization. Policy Research Working Paper No. 1992. Washington DC, Development Research Group, The World Bank.

FAO Regional Office for Latin America and the Caribbean and World Bank (1997). In: Cordeu JL, Valdes A and Silva F, eds. *Implementing the Uruguay Agreement in Latin America: The Case of Agriculture*. Santiago.

Finger JM and Shuler P (1999). Implementation of the Uruguay Round commitments: The development challenge. Paper presented at the World Bank Conference on Agriculture and the New Trade Agenda: Interests and Options in the WTO 2000 Negotiations, Geneva, 1 2 October 1999.

Hathaway D and Ingco M (1996). Agricultural liberalization and the Uruguay Round. In: Martin W and Alan L Winters, eds. *The Uruguay Round and the Developing Countries*. Washington DC, Cambridge University Press for The World Bank.

Hoekman B and Anderson K (1999). Developing countries and the new trade agenda. Policy Research Working Paper No. 2125. Washington DC, Development Research Group, The World Bank.

Ingco, M (1995). Agricultural trade liberalization in the Uruguay Round: One step forward, one step back? Supplementary paper prepared for a World Bank Conference on the Uruguay Round and the Developing Countries, Washington DC, 26 27 January 1995.

Ingco, M (1997). Has agricultural trade liberalization improved welfare in the least-developed countries? Yes. Policy Research Working Paper No.1748. Washington DC, International Trade Division. International Economics Department, The World Bank.

Ingco, M and Ng F (1998). Distortionary effects of state trading in agriculture: Issues for the next Round of Multilateral Trade Negotiations. Policy Research Working Paper No. 1915. Washington DC, Development Research Group, The World Bank.

International Agricultural Trade Research Consortium. (1997). Bringing Agriculture into GATT: Implementation of the Uruguay Round Agreement on Agriculture and Issues for the Next Round of Agricultural Negotiations.

Krueger AO (1999). Developing countries and the next Round of Multilateral Trade Negotiations. Policy Research Paper No. 2118. Washington DC, Development Research Group, The World Bank.

OECD (1999). Financial flows to developing countries in 1998: Rise in aid; sharp fall in private flows. News Release. Paris, 10 June.

Scandizzo, PL (1998). Growth, trade, and agriculture: An investigative survey. FAO Economic and Social Development Paper No. 143. Rome, FAO.

Schiff, M and Valdes A (1992). The political economy of agricultural pricing. *A Synthesis on the Economics of Developing Countries, World Bank Comparative Study*, Vol. 4. Baltimore, Johns Hopkins University Press.

Stewart, F (1999). Income distribution and development. Draft of paper prepared (September) for the UNCTAD X High-level Round Table, Bangkok, February 2000.

Tangermann S (1999). The European Union perspective on agricultural trade liberalization in the WTO. Paper presented at the University of Guelph, Guelph, Canada. February.

Tangermann S and Josling T (1999). The interests of developing countries in the next Round of WTO Agricultural Negotiations. Paper prepared for the UNCTAD Workshop on Developing a Proactive and Coherent Trade Agenda for African Countries. Pretoria, 29 June to 2 July 1999.

Valdes A (1998). Implementing the Uruguay Round on agriculture and issues for the next round: A developing country perspective. PSIO Occasional Paper; WTO Series No. 10. Geneva, Graduate Institute of International Studies.

Valdes A and Zietz J (1995). Distortions in world food markets in the wake of GATT: Evidence and policy implications. *World Development*, 23(6): 913 926.

Winters LA. (1999). Trade policy as development policy: Building on fifty years experience. Paper prepared for the UNCTAD X High-level Round Table, Bangkok, February 2000.

World Bank (1990). *Brazil: Agricultural Sector Review: Policies and Prospects*. Washington DC .

World Bank (1995). *Brazil: A Poverty Assessment*. Report No. 14323-BR, Washington DC.

World Bank (1997). Rural development: From vision to action; A sector strategy. Environmentally and Socially Sustainable Development Studies and Monograph Series 12, Washington DC.

World Bank and FAO (1999). I*mplications of the Uruguay Round Agreement for South Asia: The Case of Agriculture*. In: Benoit Blarel, Pursell G and Valdes A, eds. New Delhi, Allied Publishers.

World Trade Organization (1996). Participation of developing countries in world trade: Overview of major trends and underlying factors. Note by the secretariat. Geneva.

Zwart A and Blandford D (1989). Market intervention and international price stability. *American Journal of Agricultural Economics*, 71(2): 379 86, May.

- - - - -